نشاطات

تريز الخوري
KHOURYTHERESE@HOTMAIL.COM

مذكرة تفاهم بين الأمن العام ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن
اللواء البيسري: نعمل لتفعيل دور الأمن في ظلّ التحدّيات

في 25 نيسان 2024، وقعت المديرية العامة للامن العام ممثلة بمديرها العام بالانابة اللواء الياس البيسري مذكرة تفاهم مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF) بهدف تعزيز الامن البشري بكل اشكاله والمساواة بين الاجانب المقيمين في لبنان والمجتمعات المحلية المضيفة، بغية توفير الامن المراعي للنوع الاجتماعي

جرى حفل التوقيع في المبنى المركزي للمديرية العامة للامن العام، حضره الى المدير العام بالانابة اللواء الياس البيسري، السفيرة الكندية في لبنان ستيفاني ماكولم، مديرة المشروع كارينا بيدرسون، رئيس مكتب لبنان في مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن(DCAF) آدم ستيب ريكوفسكي، ممثلون عن السفارتين البولندية والسويدية، اضافة الى القيمين على المشروع وضباط من الامن العام.

استهلالا، النشيد الوطني ونشيد الامن العام. ثم كلمة ترحيب وتعريف بالخطوط العريضة التي تتمثل في تحقيق الاهداف المشتركة واتخاذ قرارات ملزمة لضمان تنفيذ المشروع بشكل سليم.

بداية، كلمة رئيس مكتب لبنان في مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن آدم ستيب ريكوفسكي شرح فيها دور المنظمة ومشاريعها المتعددة في لبنان بالتعاون مع القوى الامنية، لاسيما مع المديرية العامة للامن العام، لتطوير الية عملها وتحديث البرامج وسلوكياتها ضمن اعلى المعايير للوصول الى الاهداف التي تطمح اليها الاتفاقية، متمنيا التعاون الدائم بين اطراف الاتفاقية للوصول للمصلحة العامة وتأمين حقوق الانسان والمساواة بين الجميع. وشدد على دور مركز الحوكمة، مثنيا على التعاون مع الامن العام اللبناني: "نتعهد بضمان وتحقيق الاهداف والغايات المحددة، وسوف نعمل على توفير الرقابة والارشاد والتوجيه والتنسيق. سنقوم بانشاء وحدة الوساطة للامن العام وتوفير المعدات اللازمة لتنفيذ المشروع".

اضاف: "سنقدم برنامجا تدريبيا يشمل التدريب الاساسي والمتقدم، والقيام بدورات تدريبية متتالية على التواصل. وستكون هناك مؤتمرات اكاديمية لتعزيز قدرات ضباط الامن العام على تنفيذ الممارسات في مجال ادارة الهجرة المتوافقة مع خطة العمل الوطنية الخاصة بلبنان وغيرها من الالتزامات الدولية".

اما مديرة المشروع كارينا بيدرسون، فشددت على اهمية مذكرة التعاون بين الطرفين لانجاح المشروع، وقالت: "يجب تنمية القدرات لمساعدة المقيمين في لبنان والمجتمعات المحلية المضيفة. علينا نشر التوعية على نطاق واسع، كما سيتم تنفيذ برنامج التدريب المراعي للنوع الاجتماعي، اضافة الى زيادة القدرات لدى مؤسسة الامن العام على تنفيذ انشطة التوعية المجتمعية".

وشددت ايضا على "نشر التوعية على نطاق واسع في مجال الهجرة والنوع الاجتماعي والسياسة الامنية بين صناع السياسات. ان نتيجة المشروع النهائية ستكون في تعزيز الامن البشري والمساواة بين الجنسين في اوساط الاجانب المتواجدين في لبنان والمجتمعات المحلية المضيفة، اضافة الى تطوير معرفة مهارات عناصر الامن العام في لبنان في تطبيق الممارسات الجيدة في اعمالهم الفردية، في ما يتعلق بالوساطة والتواصل المراعي للنوع الاجتماعي".

السفيرة الكندية في لبنان ستيفاني ماكولم، شكرت بدورها مَن كان له دور في الوصول الى هذه الاتفاقية المهمة، والتي ستعمل على تطوير عمل الامن العام: "هذه الاتفاقية تساعد على خدمة المجتمع المدني، وخاصة في هذا الوقت الحرج والصعب، للحفاظ على المقاييس العالية التي تميز بها عمل مديرية الامن العام كمؤسسة طليعية في لبنان".

واملت في "ان يستمر التعاون المثمر بين الطرفين عبر تنفيذ البرامج وبناء القدرات، وتقديم المساعدات التقنية لتمويلها".

المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري شدد في كلمته على اهمية الحوكمة بهدف تحقيق المصلحة العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة في اتخاذ القرارات، وجاء فيها: "اعرب لكم عن تقديري العميق للجهود التي بذلت لتوقيع مذكرة التفاهم بين المديرية العامة للامن العام ومركز جنيف لحوكمة قطاع الامن في سبيل تعزيز السلام والاستقرار في لبنان".

واشار بداية الى ان "لا بد من ان هذه المذكرة تكتسب اهمية بالغة في ظل مشروع برنامج توفير الامن المستجيب للنوع الاجتماعي ذكورا واناثا في لبنان، باعتبار ان هذا المشروع يشكل مبادرة مهمة وضرورية، تهدف الى تعزيز الامن والاستقرار في المجتمع اللبناني من خلال تفعيل دور الامن العام في ظل التحديات الامنية والاجتماعية التي يواجهها لبنان، والانطلاق نحو بناء بيئة امنية تعزز الشمولية، وتضمن حماية الحقوق والحريات للجميع، بغض النظر عن جنسهم او خلفيتهم الاجتماعية".

تابع: "اؤكد لكم في هذه المناسبة على اهمية تعزيز التعاون بين الطرفين من خلال تنفيذ البرنامج العملي لتحقيق الاهداف المشتركة، وان تكون هذه المذكرة مثلا يقتدى به في تطبيق مبادئ النوع الاجتماعي والعدالة في قطاع الامن، بما يعزز الشراكة وتبادل الخبرات لتظهير النتائج الايجابية في المجتمع اللبناني. المشروع الذي يهدف الى تحسين الامن البشري وتعزيز المساواة بين الجنسين، وبين الاجانب المقيمين في لبنان والمجتمعات المحلية المضيفة فيه، يساهم ايضا في تحسين الامن المراعي للنزاعات والنوع الاجتماعي من المديرية العامة للامن العام. يعتبر هذا النوع من التعاون بين السلطات الامنية والمنظمات الدولية امرا مفيدا، حيث يسعى الى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والامني وضمان حقوق جميع الافراد، ◄

المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري متحدثا.

سفيرة كندا ستيفاني ماكولم.

رئيس مكتب لبنان في مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن(DCAF) آدم ستيب ريكوفسكي.

مديرة المشروع كارينا بيدرسون.

اللواء البيسري: هدف مذكرة التفاهم تعزيز الاستقرار في المجتمع

الامن العام يعمل على المساواة بين الجنسين

الاولوية لمعالجة بعض الحواجز الجندرية المحتملة

الامن والسلام اساسان يرتكز عليهما المجتمع

تبادل وثائق مذكرة التفاهم.

وتطوير السياسات والبرامج التي ترسخ حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين، بالاضافة الى تعزيز التواصل والتفاهم بين مختلف الجهات المعنية".

ختاما، شكر اللواء البيسري الحضور: "اود ان اشكركم مرة اخرى على جهودكم الحثيثة والمستمرة في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في لبنان، وأؤكد لكم استعدادي التام للاستمرار في دعم هذا التعاون المثمر وتعزيزه بين المديرية العامة للامن العام ومركز جنيف لحوكمة قطاع الامن".

مذكرة التفاهم

مذكرة التفاهم بين المديرية العامة للامن العام اللبناني ومركز جنيف لحوكمة قطاع الامن التي تأتي تحت عنوان تعزيز الامن المستجيب للنوع الاجتماعي في لبنان، انطلقت في الاول من نيسان 2023 وتمتد لغاية اذار 2026.

اهداف المشروع:

- انشاء وحدة وساطة للامن العام لتوفير المعدات اللازمة لتنفيذ المشروع.
- انشاء البرنامج التدريبي الذي يشمل التدريب الاساسي والمتقدم وتنفيذ برامج ديبلوم في مجال حقوق الانسان.
- اجراء تقييم يراعي النوع الاجتماعي للاطر التنظيمية الداخلية والخارجية والسياسات التنفيذية في الامن العام.
- اعداد اوراق تحليلية تغطي مواضيع التصورات والاتجاهات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والامن والهجرة بحلول اصلاح القطاع للمخاطر الامنية المستقبلية.
- القيام بالابحاث والتدريبات وخلق فريق عمل متكامل.
- يتضمن المشروع مراجعة اطار استراتيجية التواصل مع تطبيقه العملي من خلال حملة في شأن حقوق العاملات والاجانب المتواجدين على الاراضي اللبنانية يديرها الامن العام بالتعاون مع الجامعات والمجتمع المدني ووسائل الاعلام.
- الجهود المبذولة من مديرية الامن العام ستنصب على استراتيجية ادماج النوع الاجتماعي كنهج اساسي للسياسات يتم دعمه جيدا من خلال التزام القيادة القيام بالاطر الوطنية والالتزامات العالمية في شأن المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والامن.
- لدى المديرية العامة للامن العام اليات قوية للاستجابة للنوع الاجتماعي لضمان تقديم خدمة تركز على المجتمع، وسيقوم فريق عمل بالاشراف على تنفيذ المشروع وتقديم التقارير الخاصة والتعاون، وذلك بهدف احراز تقدم في مبادرات المساواة بين الجنسين خلال استراتيجية ادماج النوع الاجتماعي وما بعدها، ولاظهار الشفافية.
- ستقوم المديرية العامة للامن العام بتدريبات شاملة على المساواة بين الجنسين والمساواة في الحقوق، وحقوق الانسان لجميع الموظفين وعلى جميع المستويات.
- ستكون المديرية العامة للامن العام مسؤولة عن التعامل وادارة جميع الجرائم.
- سيعمل الامن العام على معالجة بعض الحواجز الجندرية المحتملة في ادارة المرأة والنهوض في حياتها المهنية.

الاحمدية: برنامج تدريبي لتنمية قدرات الامن العام في ادارة الهجرة

خلال الحفل كان عرض للمشروع من رئيس لجنة التنسيق الداخلية في الامن العام ورئيس مكتب الشؤون القانونية والانضباط العميد نجم الاحمدية الذي اضاء لـ"الامن العام" على جوانبه المختلفة.

رئيس لجنة التنسيق الداخلية في الامن العام ورئيس مكتب الشؤون القانونية والانضباط العميد نجم الاحمدية.

■ ما هي اهم ركائز مذكرة التفاهم؟

□ الركيزة الاولى هي النتيجة الفورية التي تحتوي على تطوير معرفة ومهارات عناصر قوى الامن العام في اعتماد الممارسات الجيدة في اعمالهم الفردية. اما الركيزة الثانية فتعتمد على تعزيز قدرات عناصر الامن العام على تنفيذ ممارسات ادارة الهجرة المتوافقة مع خطة العمل الوطنية الخاصة بلبنان. اضيف ايضا انه سيتم تعزيز اليات النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. اما الالية الثالثة، فتعتمد على زيادة القدرات وعلى تنفيذ انشطة التوعية المجتمعية من خلال الدعم والتعاون العسكري المدني في المديرية. اشدد على ان الركيزة الرابعة هي نشر النوعية على نطاق واسع في شأن الممارسات الجيدة في مجال الهجرة والنوع الاجتماعي والسياسة الامنية.

■ ما هي مسؤوليات الطرفين في هذا المجال؟

□ تقع مسؤولية تنفيذ المشاريع الفرعية ورصدها وتقييمها على عاتق الامن العام الذي يعمل من خلال قسم التعاون العسكري - المدني ويتولى تنفيذ البرامج المشتركة ومراقبة المشاريع. كما يقدم المشروع، الذي يدعمه مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن، الدعم التوجيهي للامن العام.

■ ما خطة العمل المنوي تنفيذها؟

□ تقتضي خطة العمل بتنفيذ برنامج تدريبي لتنمية قدرات عناصر الامن العام في ادارة الهجرة، وتوفير المساعدة التقنية والتمويلية لتنمية القدرات على تقديم المساعدة الى الاجانب المتواجدين في لبنان. كما سيتم دعم المشاريع التي تعالج التوترات بين الاجانب المتواجدين على الاراضي اللبنانية والمجتمعات المحلية المضيفة، ونشر التوعية على نطاق واسع في شأن الممارسات الجيدة في مجال الهجرة والنوع الاجتماعي والسياسة الامنية بين الجامعات والمجتمع المدني.

■ ماذا عن مفهوم تعزيز دور الجندرة؟

□ يعني مفهوم الجندرة ان جميع البشر يولدون احرارا وهم متساوون في الكرامة والحقوق، ولكل فرد الحق في جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان، من دون تمييز من اي نوع. ان المساواة بين الجنسين تعد اولوية رئيسية لمديرية الامن العام، وهي ضرورية لضمان توفير الخدمات الامنية والخدمات الانسانية المراعية للنوع الاجتماعي. وتلعب مديرية الامن العام دورا مهما في تعزيز امن واستقرار وحماية مواطنيها ومجتمعاتها. كما يتم تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لمديرية الامن العام في ان تكون مؤسسة امنية متميزة بالكفاية والحداثة وتقدم خدمات وفقا لاعلى المعايير المهنية التي تتوافق مع افضل الممارسات الدولية في مجال حقوق الانسان.

■ ما الدور الذي سيتولاه الامن العام؟

□ يعمل الامن العام على ان تكون المديرية مؤسسة امنية رائدة على المستويين العربي والدولي في ادماج مفهوم النوع الاجتماعي، وبناء قدرات الكفايات الجندرية التي تعتبر الحجر الاساس التي يرتكز عليها ادماج النوع الاجتماعي في العمل الامني بما فيه من تاهيل وصقل مهارات العاملين والارتقاء بمستوى الاداء لبلوغ الاهداف المحددة بكفاية وفاعلية، وتحقيق رؤية واضحة ضمن رسالة الامن العام هي الحفاظ على لبنان.

■ ما هو التأثير الايجابي للمشروع؟

□ يساعد المشروع في بناء القدرات وتنمية المهارات في التعلم وممارسة ما تعلمناه، وذلك عبر احداث تغيير على المستوى الشخصي والجماعي، وبناء القدرات وتنمية المهارات من خلال سلسلة ورش عمل تدريبية. كما يوفر المعارف والمعلومات حول القضايا البيئية والتغيرات المناخية، وتنمية المهارات من خلال التطبيقات العملية، بهدف احداث تأثير ايجابي على البيئة وعن طريق توفير المعرفة والمهارات والتطبيقات العملية لتصبح عوامل نشطة للتغيير في مجتمعاتنا. فمن خلال الشراكات مع المنظمات المحلية، يمكن توسيع نطاق البرنامج وتكراره في مجتمعات اخرى، وتعزيز ثقافة المسؤولية وتحقيق الاستدامة. كذلك يساعد البرنامج ايضا الفئة المستهدفة على اكتشاف ذواتهم وان يتعرفوا على قدراتهم ومهاراتهم الكامنة في داخلهم وان يروا كل ما حولهم بشكل مختلف، كما يحقق لهم متعة الممارسة والمعرفة والاحساس بالتغيير.